



جامعة 8 ماي 1945، قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



المستوى: ماستر 1 مالية وتجارة دولية التاريخ: 2024/01/25 المدة: ساعة ونصف

الحل النموذجي الامتحان النهائي في مقياس الأسواق المالية الدولية

السؤال الأول: أجب بصحيح أو خطأ مع تعليل الخطأ إن وجد

1. الشكل القوي وهي السوق التي تستجيب أسعارها للمعلومات التاريخية والحالية المتاحة، كأسعار بيع الأسهم وأرباحها ونتائج أعمال الشركات المصدرة، ولا يستطيع فيها أي مستثمر تحقيق ربح غير عادي تفوق متوسط عائد السوق أو معدل العائد المطلوب على السهم ذاته على حساب الآخرين. — خطأ الشكل شبه القوي
2. كفاءة التشغيل تدعى بالكفاءة الخارجية، وتعني انعكاس المعلومات الجديدة في الأسعار مباشرة ودون تأخير وتكلفة إلى درجة أن الاستثمار في السوق يعد مباراة عادلة — خطأ كفاءة التسعير الكفاءة الداخلية
3. عندما يكون إصدار الأسهم بالشرائح الثلاث (محلية، أوروبية، أجنبية) فتعرف الأسهم بالأسهم الدولية، أما إذا ضم الإصدار الشريحتين الأخيرتين فقط فتعرف بالأسهم العالمية — خطأ العالمية بالشرائح الثلاث والدولية بالشريحتين.
4. الإصدار غير المباشر للأسهم الدولية وفيه تضطر الشركة إلى التسجيل في بورصات دولية متعددة، والخضوع إلى التشريعات واللوائح الإدارية وتحمل ما يرتبط بذلك من تكاليف مرتفعة، ومن المهم اختيار الأسواق التي تتمتع بالحجم الكبير للمعاملات وبالتالي السيولة العالية — خطأ الإصدار المباشر
5. إن السوق الدولية للعملات الأجنبية هي السوق أو الإطار المؤسسي الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة — خطأ واختصارات تعرف بسوق الفوركس وهي اختصار باللغة الإنجليزية لعبارة FORIGNE EXCHANGE MARKET ، وتعني التجارة أو المضاربة بالعملات الأجنبية، وهي سوق بين البنوك، تتيح للأفراد والمستثمرين والحكومات وكذا الشركات والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التعامل فيها من خلال الأسواق الفعلية أو عن بعد بالاستعانة بالوسائط الإلكترونية مثل الهاتف الخليوي وشبكة الأنترنت وفق برامج أو منصات إلكترونية للتداول في ظل مستويات عالية من المخاطر.
6. سوق ما بين البنوك الدولية هي سوق ترجع إليها البنوك النشطة على المستوى الدولي للإيداع والافتراض المتبادل للأموال وهي جزء من سوق النقد الدولية — صحيح
7. إن أسلوب توزيع إصدار الاسهم والمتمثلة في الأسلوب المفتوح عبارة عن ترك الحرية لأعضاء التجمع البنكي في اختيار أماكن توزيع الإصدار — صحيح
8. إن الاعفاء النسبي أو الكلي للضرائب هو الشرط الاقتصادي لقيام مركز مالي دولي — خطأ الشرط المالي
9. العقود الآجلة هي عقود مشتقة بسيطة، تمثل اتفاقا على شراء أو بيع أصل في وقت لاحق محدد بسعر متفق عليه، وذلك بين مؤسستين ماليتين أو مؤسسة مالية وزبائنها ويتم تداولها في السوق المنظمة وتنتقل من مالك إلى آخر بفارق في الهامش — خطأ العقود المستقبلية
10. يتم تداول العملات في سوق الفوركس في أزواج أو ثنائية بين عملتين، على سبيل المثال اليورو والدولار الأمريكي EUR / USD وتسمى العملة الموجودة على اليسار EUR بعملة التسعير أو المتغيرة والعملة الموجودة على اليمين USD بالعملة المسعرة أو الثابتة — خطأ

العكس

السؤال الثاني: فيما تتمثل العوامل التي تعمل على نمو عرض الأسهم الدولية:

- الخصوبة
- نمو الشركات متعددة الجنسيات
- نمو البنوك والمؤسسات المالية
- ميل معدل الفائدة إلى الانخفاض
- التطور الكبير الذي عرفته البورصات العالمية.

السؤال الثالث: في نقاط قيم أسواق السندات الدولية ؟

1. إيجابيات أسواق السندات الدولية:

- تعدد عملات الإصدار:
- الحجم الكبير:
- السيولة العالية:
- انعدام حق المراقبة والإشراف:
- تقليل المخاطر عن طريق تنوع المحافظ المالية:
- تجنب الضرائب ؛

2. سلبيات السندات الدولية: تحمل السندات الدولية بعض السلبيات والمخاطر ومنها:

- التعرض لمخاطر تقلبات سعر الصرف:
- تقلبات في معدلات التضخم:

السؤال الرابع: يعتبر الدولار الأمريكي بالنسبة لباقي العملات الأجنبية عملة هامة تحتل مركزا مرموقا، ما سبب ذلك ؟

يعتبر الدولار الأمريكي بالنسبة لباقي العملات الأجنبية عملة هامة تحتل مركزا مرموقا لأسباب عدة أهمها: ثبات قيمته نسبيا مما يجعل البنوك المركزية في العالم حريصة على الاحتفاظ به ضمن احتياطياتها إلى جانب أن الاقتصاد الأمريكي الذي يتخذ مركزا قياديا في التجارة الدولية قد جعل من الدولار وسيلة دفع نقدي دولي، وأصبح عملة دولية مقبولة لتنفيذ معظم الصفقات المالية التي تنجز في أسواق النقد العالمية ولهذا أصبحت تتردد لدينا بعض المصطلحات في هذه الأسواق مثل: سوق اليورو دولار، سوق البترودولار.

السؤال الخامس: فيما تتمثل شروط قيام أسواق مالية دولية (خمس منها فقط):

لقيام سوق مالي على مستوى دولي لا بد من توفر جملة الشروط الأساسية والتي في نفس الوقت من عوامل نجاح السوق المالية الدولية والمتمثلة في النقاط التالية:

- وجود الاستقرار السياسي في الدولة أو المنطقة أو الإقليم الجغرافي أو الاتحاد الدولي المراد فيه قيام سوق مالية دولية، لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى السوق المالية الدولية.
- تبني سياسة اقتصادية ليبرالية قائمة على اقتصاد السوق تضمن الحرية الاقتصادية والمنافسة الحادة الزهيدة وتشجيع القطاع الخاص.
- تبني منظومة مالية مرنة ومتزنة فيما يخص السياسة الضريبية والسياسة النقدية والمالية تهدف إلى تقليل القيود والضغوط المفروض على رأس المال.
- تبني منظومة تشريعية وقانونية مناسبة لتحفيز التعاملات في هذه السوق. وكذا العمل على تطبيق معايير وقوانين الهيئات الدولية المؤطرة لعمل السوق المالي الدولي.
- وجود جهاز مصرفي قوي ومتكامل تقوده بنوك مركزية كفاءة لضمان توفير السيولة اللازمة للسوق المالية في ظل مستويات مقبولة من المخاطرة، وتساعد على زيادة المدخرات وتشجيع عمليات الاستثمار وتنميتها.
- وجود عدد كاف وقوي من أسواق رأس المال، كالبورصات المحلية والإقليمية في المنطقة أو الدولة أو الاتحاد الاقتصادية، يكمل بعضها البعض وبما يشجع على تكوين شركات المساهمة العامة أو الخاصة، والتي يتم تداول أسهمها في السوق المالي.
- ضرورة ربط الأسواق المالية الدولية بأسواق مالية محلية ودولية ببعضها البعض لضمان توفير المعلومات بدقة وكفاءة عالية ونشرها بصفة آنية ودورية حول أوضاع السوق العالمية وكذا الشركات والمتعاملين في السوق الدولية نفسها.
- وجود هبراء ماليين وإداريين أكفاء لتسيير السوق والتعامل مع الأوضاع الطارئة.
- توفير السوق المالي على أدوات مالية متنوعة من حيث الجودة وآجال وكذا الجهات المصدر وتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والتجارية، واتسامها بالمرونة الكافية لسهولة تداولها.
- ربط السوق المالي بأدوات ووسائل وأجهزة اتصال تكنولوجية وشبكات برامج جد متطورة تضمن سرعة توفير المعلومات وأداء الصفقات، وإمكانية عقد الصفقات عن بعد في أي نقطة جغرافية على وجه الأرض.
- إمكانية التعامل بمختلف العملات الأجنبية خاصة العملات القيادية منها (الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الأورو) وكذا استقرار العملة في الدولة أو المنطقة المراد فيها إيجاد سوق مال دولية.
- ضرورة وجود نظام اقتصادي متطور وكذا عدد هائل من المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية